جامعة القاهرة

كلية الحقـوق

قسم الشريعة الإسلامية

الدور السياسي للأمة في الشريعة الإسلامية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث / محمد نصر الدين الغزلاني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

1- **الأستاذ الدكتور / يوسف قاسم**
أستاذ الشريعة الإسلامية - وكيل الكلية الأسبق **(رئيسًا)**
بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

2- **الأستاذ الدكتور / محمد محمد فرحات**
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية **(عضوًا)**
بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

3- **الأستاذ الدكتور / محمود بلال مهران**
أستاذ الشريعة الإسلامية **(مشرفًا وعضوًا)**
بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

(2009م -1430 هـ)

مستخلص الرسالة

الدور السياسي للامة في الشريعة الاسلامية

قد جاءت هذه الرسالة في خمسة ابواب :باب تمهيدي ثم اربع ابواب رئيسية ، تناول الباحث في الباب التمهيدي الجذور الفلسفية لنظم الحكم الغربية ، و إخضاع آراء فلاسفة اليونان للبحث و التقييم مستخدما منظورين احدهما عقلي يقوم علي الادلة و البراهين العقلية ، و الآخر شرعي الذي يعد معيار الرفض او القبول لتلك الافكار الغربية .

و قد ركز الباحث في صلب الرسالة علي دور الأمة في اختيار الحاكم عن طريق أهل الحل و العقد ، و أكد أيضاً علي الحقوق و الواجبات المتبادلة بين الأمة و الإمام ، كما سلط الضوء علي حق الأمة في عزل الإمام و الخروج عليه إذا فقد شروط الأمامة و صفات الزعامة و قد تناول ذلك في باب مستقل نظراً لعظم شأنه و خطورة أمره و ذلك بذكر أسباب العزل ووسائله .

و أخيراً تناول الباحث بإيضاح الدور السياسي للمرأة في النظام الإسلامي و ضوابطه الشرعية ، وحق المرأة في الإنتخاب أو الترشيح للمجالس النيابية أو توليها الوظائف العامة ، ثم ذكر الباحث النماذج المضيئة للعديد من الأدوار التي قامت بها المرأة في صدر الإسلام .

إهـــــداء

إلى..

شيخي وصديق عمري الشهيد/ محمود الديب رحمه الله وإلى جميع شهداء أمتنا الأبرار الذين ضحوا بأنفسهم لإعلاء كلمة الله.

وإلى..

شباب أمتنا الأخيار الذين أفنوا زهرة شبابهم وأحلى أعمارهم في السجون والمعتقلات، لأنهم قالوا: ربنا الله

وإلى..

كل العاملين من أجل رفعة الإسلام

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ معلم الناس الخير ومخرجهم من الظلمات إلى النور، من ظلمات المعصية إلى نور الطاعة، ومن ذل الجاهلية إلى عز الإسلام، وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه الغر الميامين، ومن سار على طريقهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

وبعـــــــد...

لقد آن الأوان لأمتنا الإسلامية أن تنهض من كبوتها وأن تستيقظ من غفوتها بعد سنين التبعية العجاف وتقليد الشرق والغرب الذي لم نجن من ورائه سوى الفشل الذريع في كل المجالات، فلا نحن غدونا كاليابان وألمانيا[1] اقتصاديا ولا نحن حاكينا ما عليه الغرب سياسيا[2] ولا حتى ما وصلت إليه الهند والباكستان!!.

ناهيك عما آل إليه حال التعليم، والبحث العلمي بالمقارنة بالعديد من الدول التي بدأت بعدنا بسنوات!!.

لقد آن الأوان لأمتنا الإسلامية أن تهيل التراب على المنهزمين والمتغربين من أبنائها الذين انسلخوا من تراثهم الأصيل وحضارتهم العريقة ولبسوا مسوح الغرب وتغذوا بلبانه وأشربوا أفكاره فصاروا مسلمين شكلا ولسانا متغربين قلبا وقالبا، وراحوا يبشرون بجنة الغرب العلمانية[*] التي تفصل بين الدين والسياسة وتقطع

([1]) فالأولي قد تم ضربها بالقنابل الذرية في هيروشيما ونجازاكي، والثانية وقد قسمت عاصمتها إلي نصفين شرقي وغربي، ورغم ذلك فقد بدأت الدولتان وعزمت عزمة صادقة، فأين هم الآن وأين نحن ؟

(2) لم نسمع في دولنا بشيء اسمه تداول السلطة _ كما هو الحال في الدول الغربية _ ولا فوز المعارضة وهزيمة الحزب الحاكم، وتقريبا لا يوجد أمل لدي أحزاب المعارضة ومعهم جمهور شعبنا في حدوث هذا الأمر في القريب المنظور ولا البعيد المأمول!!

(*) الترجمة الصحيحة لكلمة العلمانية هي: (اللا دينية) أو (الدنيوية) لا بمعني ما يقابل الأخروية فحسب بل بمعني أخص هو ما لا صلة له بالدين أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد. والتعبير الشائع في الكتب الإسلامية المعاصرة هو: (فصل الدين عن الدولة) هو في الحقيقة لا يعطي المدلول الكامل للعلمانية الذي ينطبق علي الأفراد وعلي السلوك الذي قد لا يكون له صله بالدولة ولو قيل أنها (فصل الدين عن الحياة) لكان أصوب ولذلك فإن المدلول الصحيح للعلمانية هو (إقامة الحياة علي غير دين) سواء بالنسبة للأمة أو للفرد، وتختلف الدول والأفراد في

الصلة بين السماء والأرض، بين الله وخلقه، حتى بلغت بهم الهزيمة منتهاها فطالبونا أن نقبل كل ما يصدر عن الغرب حلوه ومره، خيره وشره[1]!!

قد آن الأوان لهذه الأمة المباركة أن تهيل التراب على من عظموا أفلاطون وأرسطو ومن نحا نحوهم، وقدموهم على خلفائنا الراشدين وأئمتنا المهديين – أبي بكر وعمر وعثمان وعلي – رضي الله عنهم -.

لقد آن الأوان لأمتنا الإسلامية التي فضلها الله وكتب لها الخيرية على سائر الأمم أن تعود إلى نبعها الصافي ومعينها الذي لا ينضب – كتاب ربها وسنة نبيها – ﷺ - فلا تحتكم إلى سواهما من شطحات العقول ونزوات النفوس في قليل ولا كثير حتى يكون الدين كله لله.

لقد آن الأوان لأمتنا الإسلامية المباركة أن تسترشد بهدي السماء وتستظل بظلال الوحي ونور النبوة، فتسعد في الدنيا وتحظى بنعيم الله في الآخرة ﴿قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ {سورة المائدة: الآية 15-16}.

=

موقفها من الدين بمفهومها الضيق: فبعضها تسمح به كالمجتمعات الديمقراطية الليبرالية وتسمي منهجها (العلمانية المعتدلة) أي أنها مجتمعات لا دينية ولكنها غير معادية للدين، وذلك مقابل ما يسمي (العلمانية المتطرفة) أي المضادة للدين ويعنون بها المجتمعات الشيوعية وما شاكلها. راجع د. سفر الحوالي،العلمانية نشأتها وتطورها وأثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، مكتب الطيب، الطبعة الثانية، 1420 هـ _ 1999 م، ص 21 _ 24.

(1) يقول صاحب كتاب (مستقبل الثقافة في مصر) وهو يتكلم عن التجديد: " لكن السبيل إلي ذلك واحدة فذة ليس لها تعدد وهي أن نسير سير الأوربيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادًا ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يحب منها وما يكره وما يحمد منها وما يعاب " راجع الدكتور محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار، مكتبة وهبه، الطبعة الثالثة عشر، 1417 هـ _ 1997 م، ص185.

لقد آن الأوان أن نكون علي خطى سادتنا المهديين وخلفائنا الراشدين الذين حملوا لواء التوحيد ونشروا الإسلام في الآفاق، فسادوا العالم ودانت لهم الدنيا بأسرها.

لقد بشر النبي الكريم – ﷺ - الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى بعودة الخلافة الراشدة وزوال الحكم الجبري – حكم الحديد والنار، حكم الشعوب بغير إرادتها – فعودة الخلافة الراشدة التي هي علي منهاج النبوة، وعودة السيادة والتمكين للمسلمين حق لا مرية فيه وهو آت لا محالة ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ {سورة آل عمران: الآية 26}

منهج البحث وخطة الدراسة

قد سبق الباحث في مجال الدراسات المقارنة علماء أجلاء وكتاب أفذاذ، بذلوا ما في وسعهم وأفرغوا جهدهم وأعملوا عقولهم دفاعًا عن الإسلام وزودًا عن شريعته الغراء، فجاءت أعمالهم نورًا يهتدى به من أراد أن يسلك ذلك الدرب، وقد نهل هؤلاء الرجال من أمهات الكتب ومنابع المعرفة الغزيرة التي تركها لنا سلف هذه الأمة الصالح فجمعوا ما كان متفرقًا في كتبهم وحققوا ونقحوا ما وصلهم من نصوص واعتمدوا على صحيحها فعمدوا إلي دراستها وتحليلها والاعتماد على الراجح منها ثم مقارنتها بالنظم الوضعية فأثروا المكتبة الإسلامية بمؤلفات عظيمة تحوي بين دفتيها مادة قيمة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

- وقد ورد الباحث ذلك النبع الصافي الذي قصده هؤلاء الباحثون ونهل من حيث نهلوا فإن التشبه بالرجال فلاح وكان من توفيق الله للباحث أن اختار الدور السياسي للأمة في النظام الإسلامي ليكون محلاً للدراسة، وقد قصد الباحث بذلك الاختيار إبراز الدور الكبير الذي تقوم به الأمة في الإسلام _ ممثلة في أهل الحل والعقد _ حيث تمارس حقها الأصيل في اختيار حكامها الذين تتوافر فيهم شروط الإمامة وصفات الزعامة، ثم حقها في مراقبة هؤلاء الحكام ومراجعة تصرفاتهم وتصحيح اعوجاجهم، ثم حقها في عزل هؤلاء الحكام إن انحرفوا عن الجادة وفقدوا شروط الإمامة، فمن يملك حق الاختيار يملك حق العزل، ومن الأمور التي أثارت شجون الباحث واستثارت همته لخوض هذه الدراسة أن بعض الباحثين الذين أقدموا علي الدراسات المقارنة بين النظام السياسي الإسلامى والنظم الغربية كانوا مبهورين بهذه الأخيرة ولذلك جاءت كلماتهم مهزومة.. أبعدها هذا الانبهار عن أن تصيب كبد الحقيقة وعين الحق - رغم جلائه - فعجزت أن تبرز تميز الشريعة وتفردها،فيتخيل القارئ لتلك الكتابات أن الديمقراطية الغربية قد منحت لشعوبها من الحرية والعدل والمساواة والمشاركة في صنع القرار السياسي ما عجزت الشريعة الإسلامية أن تعطيه لأتباعها، وهذا وهم عظيم!!

- وقد اعتمد الباحث في هذه الرسالة على منهاج عام يقوم على جمع النصوص الشرعية الخاصة بالموضوع محل البحث،ثم تمحيصها وتحليلها للوقوف على صحيحها من سقيمها مع ذكر درجة صحتها أو ذكر علتها إذا كانت معلولة،وقد حرص الباحث علي إرجاع كل نقل إلي أصله،ونسبة كل قول إلي صاحبه،كما استدل الباحث بسنة الخلفاء الراشدين القولية والعملية وآراء علماء السلف وخاصة القرون الثلاثة الخيرية الأولى،كما حرص الباحث علي ذكر المسائل التي اختلف فيها العلماء - المتعلقة بالدراسة - وبيان الخلاف وأدلة كل منهم مع الإشارة إلي ما ترجح للباحث من تلك الآراء وأسباب ذلك الترجيح،وقد حرص الباحث علي بيان مذهب أهل السنة والجماعة في مواجهة باقى آراء الفرق المختلفة وخاصة الشيعة والخوارج.
- وقد قام الباحث بالعديد من المقارنات بين النظام الإسلامي والنظم الغربية،وقد أراد الباحث من تلك المقارنة بيان عظمة وكمال التشريع الإسلامي وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مع بيان الفارق الشاسع والبون العظيم بين شريعة الإسلام الإلهية وبين تشريعات البشر التى يغلب عليها نزوات النفوس وشطحات العقول ويعتريها النقص والقصور، فصفات الصانع تظهر فيما يصنع.

وكان التساؤل دائما:أيهما أولى بالأخذ والقبول:التشريع الكامل الشامل أم التشريع الناقص القاصر ؟

وقد ركز الباحث على عقد المقارنة بين دور الأمة في النظام الإسلامي ودور الأمة في الديمقراطية الغربية، وقد سلط الباحث الضوء علي نكتة هامة وهي أن الأمة في الغرب هي سلطة عليا لا تحدها ولا تعلوها سلطة فالأمة هي صاحبة السيادة ولها الحق في وضع ما تشاء من تشريعات بغض النظر عن موافقة أو مخالفة تلك التشريعات للشرائع السماوية وللقيم الأخلاقية!!

أما الأمة في النظام الإسلامي فإنها تمارس جميع مظاهر السيادة التي للأمة في الغرب من تولية الحاكم ومراقبته وعزله ولكن في إطار منهاج الله وهديه فالإسلام يجعل من أوامر الله وشريعته سلطة عليا تعلو إرادة الأمة وتحدها، وقد ركز الباحث

على بيان أن ضابط الشرع وعلو سلطانه علي إرادة الأمة في النظام الإسلامي إنما هو أعظم المميزات التي يتمتع بها ذلك النظام حيث تهتدي الأمة بنور الوحي فيعصمها ذلك من الزلل، أما انفلات الأمة في الغرب من كل قيد وسمو إرادتها حتى على أوامر الله! فهذا أبشع عيوب الفكر الغربي وجوهر أزماته، وعلى صفحات الرسالة العديد من الأمثلة التي تبين مدى الشطط الذي يمكن أن يصيب العقل البشري عندما ينفلت من هدى الله ومنهاج أنبيائه ورسله.

وقد أفردت الرسالة جل صفحاتها لبيان الدور السياسي الذي تقوم به الأمة في النظام الإسلامي حيث تقوم الأمة عن طريق أهل الحل والعقد باختيار الحاكم (الإمام أو الخليفة) ومشاركته في صنع القرارات الهامة ومحاسبته على أعماله وأخيرا حقها في عزل الحاكم وتنحيته إذا فقد صلاحيته لتولي هذا المنصب.

وقد جاءت الرسالة في خمسة أبواب، باب تمهيدي ثم أربعة أبواب رئيسية وقد تناول الباحث في الباب التمهيدي الجذور الفلسفية لنظم الحكم الغربية وذلك من خلال تناول أبرز الأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة اليونان القدماء وخاصة أفلاطون وأرسطو، وإخضاع تلك الآراء للبحث والتقييم من خلال منظورين: (الأول) عقلي يقوم علي تقييم تلك الأفكار والرد عليها بالحجج والبراهين العقلية مع استعراض نقد الفلاسفة بعضهم بعضا، (والثاني) منظور شرعي يقوم علي عرض تلك الآراء والأفكار علي الشرع للحكم عليها بالقبول أو الرفض حيث أن الفلسفة الإغريقية فلسفة وثنية بالأساس رفضت متابعة الأنبياء وكذبت بالغيب، وقد حاول الباحث بذل وسعه في تعرية تلك الصورة الكاذبة لفلاسفة الإغريق وبيان حقيقتهم الشرعية وذلك من خلال ثلاثة من أبرع وأكفأ علماء المسلمين وهم: الإمام أبو حامد الغزالي صاحب كتاب تهافت الفلاسفة، والإمام ابن تيمية صاحب كتاب نقض المنطق الأرسطي، وتلميذه ابن القيم الذي عرض حقيقة الفلاسفة وحكمهم في كتابه إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ثم أعقبنا ذلك ببيان المدينة الفاضلة التي أقامها النبي – ﷺ - علي أرض الواقع.

وقد تناول الباحث في الباب الأول دور الأمة في اختيار الحاكم (الإمام أو الخليفة) عن طريق أهل الحل والعقد الممثلين لها، وقد دلل الباحث أن خليفة رسول

الله – ﷺ - أبا بكر الصديق قد تم تنصيبه عن طريق الاختيار وليس النص، كما أن عهد أبي بكر لعمر بن الخطاب بالخلافة لم يكن بالإرادة المنفردة ولكنه تم بالتشاور مع كبار الصحابة ورؤوس الناس، وهذا العهد لا يعدو أن يكون ترشيحا من أبي بكر لعمر ولو لم يقبل أهل الحل والعقد هذا الترشيح لم يصر عمر خليفة وبذلك تكون طريقة الاختيار وطريقة الاستخلاف – التي جرت في عهد الخلفاء الراشدين – تلتقيان في أن كلا منهما يشترط رضا أهل الحل والعقد، هذا بخلاف طريقتي التوريث أو القهر اللتين تصادران حق الأمة في الاختيار كما عقد الباحث المقارنة بين عقد البيعة في الإسلام والعقد الاجتماعي في الفكر الغربي مبينا أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتناول الباحث في الباب الثاني الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأمة والإمام، حيث يتوجب للإمام علي الأمة حق السمع والطاعة – بشرط ألا يكون معصية – وحق النصرة في مقابل أن يقوم الإمام بحفظ دين الأمة وسياسة دنياها به، ثم تناول الباحث بالتفصيل حق الأمة في مشاركة الحاكم في صنع القرار (حق الشورى) والآراء المختلفة لعلماء المسلمين في تحديد أهل الشورى ومدي إلزام الإمام بنتيجة الشورى، ثم عقد الباحث المقارنة بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية مبينا أوجه الشبه والاختلاف بينهما، كما تناول الباحث بالتفصيل لحق الأمة في مراقبة الإمام ومحاسبته علي أعماله وتصرفاته، والأدلة الواردة في ذلك من القرآن والسنة والإجماع، مع ضرب نماذج لمراجعة الأمة لحكامها.

وتناول الباحث في الباب الثالث حق الأمة في عزل الإمام والخروج عليه، وقد خصص الباحث لهذا الموضوع بابا بأكمله نظرا لعظم شأنه وخطورة أمره، فما من مسألة في الإسلام أريقت فيها الدماء انهار وانتهكت فيها الأعراض جملة وفرادى مثل هذه المسألة، وذكر الباحث الأسباب الموجبة لعزل الإمام، كأن يصيبه نقص في بدنه أو في تصرفه أو يطرأ عليه ما يصيبه في دينه، ثم وسائل الأمة في عزل الإمام والتي تتمحور حول العزل السلمي أو العزل بالقوة وسل السيف، وآراء العلماء المختلفة في كلا الحالتين. وتناول الباحث في الباب الرابع والأخير الدور السياسي للمرأة في النظام الإسلامي وضوابطه الشرعية، وآراء العلماء المختلفة

بشأن قيام المرأة بالانتخاب أو الترشيح للمجالس النيابية أو توليها للوظائف العامة كالوزارة والقضاء والحسبة، ثم ذكر الباحث في ختام الباب بعض النماذج المضيئة للعديد من الأدوار السياسية الهامة التي قامت بها المرأة في صدر الإسلام.

وعلي ذلك ستكون الرسالة مقسمة علي النحو التالي: -

الباب التمهيدي: الجذور الفلسفية للنظم الوضعية،والمصدر الإلهي للشريعة الإسلامية

الباب الأول : الأمة الإسلامية وتنصيب الإمام.

الباب الثاني : الأمة والإمام..الحقوق والواجبات.

الباب الثالث : عزل الإمام والخروج عليه.

الباب الرابع : الدور السياسي للمرأة وضوابطه الشرعية.

الباب التمهيدي
الجذور الفلسفية للنظم الوضعية والمصدر الإلهي للشريعة الإسلامية

الباب التمهيدي

الجذور الفلسفية للنظم الوضعية والمصدر الإلهي للشريعة الإسلامية

الفرق واسع والبون عظيم بين شريعة منـزلة من السماء أنزلها الله العليم الخبير الذي يعلم مكنون النفس البشرية، الخبير بدائها ودوائها وما يصلحها ويسعدها مما يفسدها ويشقيها ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ {سورة الملك: الآية 14} وبين شرائع من صنع البشر الذين تتحكم فيهم الأهواء والمصالح والرغبات وتتنازعهم الشهوات، فالفرق بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية هو فرق بين عظمة وقدرة الخالق جل وعلا وعجز وضعف ومحدودية المخلوق.

وسندرس في هذا الباب الفلسفة الإغريقية – الجانب السياسي منها – باعتبارها الأساس الفكري لأنظمة الحكم الحديثة في الغرب[1] وسنقف على أشهر فلاسفة اليونان الذين عظمهم الغرب ووضعهم موضع الرسل والأنبياء، تقليدا واقتفاء وسيرا على منهاجهم.

وسنرصد حجم الشطط الذي يمكن أن يصيب العقل البشرى عندما ينفك عن هداية الوحي ونور النبوة، فمدينة أفلاطون[2] – أكبر فلاسفة اليونان – التي أسماها فاضلة – زورا وبهتانا – ما هي إلا مدينة الشيطان التي يشيع فيها ملكية المال والنساء والأولاد، كما أن أكاديمية أبيقور[3] العلمية، ما هي إلا وكر للرذيلة والفجور، هذا فضلا عن اعتناق معظم هؤلاء الفلاسفة للنظريات الإلحادية وقولهم بعدم وجود

---

(1) - يقول الدكتور محمد يوسف موسي: " الذي درس الفلسفة الإغريقية وبخاصة الجانب السياسي فيها يعرف أن هذه النظم كلها التي عرفها العالم في قديم الزمن وحديثه ترجع إلى التراث الإغريقي الذي تركه لنا أفلاطون وأرسطو، الأول في كتابيه الكبيرين (الجمهورية) و(القوانين) وفى محاوراته السياسية، والثاني في كتابيه العظيمين (السياسة) و(الأخلاق). راجع كتابه نظام الحكم في الإسلام، تحقيق حسين يوسف موسي، دار الفكر العربي، ص 163. وراجع د. فايز صالح أبو جابر، الفكر السياسي الحديث، دار الجبل –بيروت، 1405 هـ - 1985م، ص19 – 22. كما يقول الأستاذ / محمد قطب: " فإن أوربا حين نزعت عنها لباس الدين – علماؤها ومفكروها أولا ثم جماهيرها ودهماؤها بعد ذلك – رجعت إلى التراث الإغريقي الروماني تستمد منه منهاج حياتها الجديدة ".واقعنا المعاصر، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1427 هـ _ 2006م، ص88.

(2) - سنعرض بالتفصيل لحقيقة المدينة الفاضلة عند أفلاطون، ثم نقارنها بالمدينة التي بناها النبي - ﷺ-، وخلفاؤه الراشدون من بعده، حيث تنزلت المبادئ والمثل من عالم النظريات إلى الواقع العملي التطبيقي، والفارق شاسع وعظيم بين مدينة رسول الله - ﷺ- الفاضلة وبين مدينة الشيطان عند أفلاطون.

(3) - سنتعرض لأكاديمية أبيقور الإباحية وأفكاره في الإلحاد وإنكار الخالق.

خالق للكون! فديمقراطيس قد وضع (النظرية الذرية) التي تفسر نشأة الخلق (الكون) وترده إلى حركة الذرات في الفضاء اللا محدود وليس لوجود خالق! وعلى منواله نسج فلاسفة الإلحاد كأبيقور وزينون ومن جاء بعدهم وضل بضلالهم، كما أن أرسطو كان مشركا يعبد الأوثان!

عن هؤلاء نقل الغرب، تشبعوا بأفكارهم وساروا على منهاجهم، فلا نجد نظرية قال بها المحدثون من الفلاسفة في الشيوعية أو الإباحية أو الإلحاد إلا ولها أصل عند فلاسفة اليونان القدماء.

وقد أراد الباحث من تلك الدراسة إبراز الفارق الشاسع والبون العظيم بين تلك الفلسفة الإغريقية الوثنية الموغلة في الفحش والإباحة ومن حذا حذوها من مناهج الحكم الأوربية وبين شرع الله المحكم المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر، فالمسلمون يجب أن يكونوا على بينة من أمرهم عند تعاملهم مع تلك الأفكار الوافدة إلينا، وأن يكون منهجنا معها انتقائيا نميز فيه بين الغث والسمين، والصحيح والمستقيم، وخاصة فيما يتعلق بالإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر لأن نتاج العقول ما هو إلا صدى لإيمان القلوب.

وعلى ذلك سنتناول هذا الباب من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول، نتناول في أولها المصدر العقلي للنظم الوضعية وذلك بعرض أبرز رموز الفلسفة الإغريقية ومدارسهم، وفى الفصل الثاني نتناول المصدر الإلهي للشريعة الإسلامية ودور العقل فيها، ثم نتناول في الفصل الثالث الدور السياسي للشعب في الفلسفة الإغريقية القديمة، وستكون دراستنا على النحو التالي: -

الفصل الأول: المصدر العقلي للنظم الوضعية

الفصل الثاني: المصدر الإلهي للشريعة الإسلامية

الفصل الثالث: الدور السياسي للشعب في الفلسفة الإغريقية